نشاط لجنة المصطلحات الإداريّة في مجلس الخدمة المدنية يتبلور يوماً بعد يوم. وكنّا قد نشرنا في العدد الماضي نموذجاً من هذا النشاط، إلا أن اللجنة، ولأسباب لغويّة وثقافيّة، ارتأت التحوّل إلى المنهج الاشتقاقي، انسجاماً مع روحية اللغة العربيّة، على أن يرفق نشاطها المعجمي، بمسرد للمصطلحات يعطي لكل مصطلح ما يقابله باللغات الثلاث: الفرنسيّة والانكليزيّة والألمانيّة. سيكون هناك إذاً معجم لغوي إداري يعتمد الجذر اللغوي لا هيئة الكلمة أو اللفظ. وقد لا يقترب العام الحالي من الانتهاء إلا وتكون الطبعة التجريبية للقسم الأول من المعجم المتضمن الأحرف الخمسة الأولى، قد صدرت.

حول الخيارات المتاحة والتحوّل الذي اعتمد، يكتب نائب رئيس لجنة المصطلحات الإداريّة د.مفيد أبو مراد، واعداً بالانتقال إلى مرحلة عملية مثمرة بعد طول البحث والتقميش والمقابلة.

خيارات
معجم المصطلحات الإداريّة

د. مفيد أبو مراد
نائب رئيس لجنة المصطلحات الإدارية

■ لماذا المعجم؟

عينت لجنة المصطلحات الإداريّة بموجب قرار رئاسة مجلس الخدمة المدنية المرقم ١/٤٥ والمؤرخ في ١٩٩٥/٢/١٤، وحددت مهمتها، وفاقاً للمادة ٤٧ من المرسوم المرقم ٦١/٨٣٣٧، كالآتي:

«تقديم المقترحات في ما يتعلق:

ـ بتوحيد المصطلحات الإداريّة، وكيفية صياغتها.

ـ بتقنين النصوص الإداريّة.

ـ بالقيام بأعمال الترجمة والتعريب».

وكان على اللجنة أن تستقصي أبعاد مهمتها، ومن ثَمَّ أن تنظم جدولاً بأولوياتها وخياراتها. وقد تبين أن القيام بإعداد معجم للإدارة العامة اللبنانيّة، يشكّل قطب الرحى من مهمة اللجنة، ويضعها في بداية طريقها الطويل. لأن إنجاز مثل هذا المشروع، يسمح بالسير قدماً في اتجاه الغاية القصوى المحددة أعلاه، وهي ضبط اللغة الإدارية والمصطلحات المتصلة بها، وتحديد أواليات صياغتها، وتعيين مدى التفاعل والانفتاح على اللغات والنماذج الثقافية والقانونية التي يتعامل لبنان معها، تعاملاً مبدئياً أو عملياً.

■ وظيفة المعجم

١ ـ إن المعجم العتيد، ومن خلال ما يستخرجه من مفردات وصيغ، وما يهيئه ويعتمده من توليفات واجتهادات، وما يقدمه من استخلاصات معرفية وشروح لغوية بحتة، سوف يؤدي ـ عاجلاً أم آجلاً ـ إلى «توحيد المصطلحات الإداريّة» بصورة عملية، سواءٌ بالنسبة للعاملين في الإدارة العمومية من منتجي الخدمة العامة، أو بالنسبة للمتعاملين معها، من مستهلكي تلك الخدمة.

٢ ـ إن العمل في إعداد المعجم المستشرف، سيسمح باستقصاء الجذور اللغويّة والدلاليّة للمصطلحات الإداريّة، وتتبّع «كيفية صياغتها» من خلال المؤالفة بين الوجوه الثلاثة للمسألة:

أ ـ الوجه اللغوي البحت، باعتبار أن المصطلح، في ظاهره، هو لفظ لغوي محدد، أو مجموعة ألفاظ لها شروط انتسابها إلى العربية، «اللغة الوطنية الرسمية» الوحيدة للبنان، طبقاً للدستور.

ب ـ الوجه الثقافي العام، الذي يربط كلاً من اللغة والإدارة العمومية بالحياة، انطلاقاً من كون اللفظ يحمل معنى أو جملة معانٍ ذات دلالات عمرانية معينة، اقتصادية وحقوقية وثقافية.

ج ـ وأخيراً الوجه الإداري المحدد بصفة حصرية في النصوص النافذة التي تنظم الإدارة العامة.

٣ ـ ثم إن الاطلاع على النصوص والاجتهادات الإداريّة، سواءٌ منها الاجتهاد التعاملي والاجتهاد الفقهي، واستجلاء خلفياتها العملية واللغوية والثقافية والحقوقية، بلوغاً إلى استخراج الأحكام والتفصيلات من ثناياها، وإعداد التوليفات التي تتلخص في التعريفات والتوضيحات «الفقهية»، من شأنه أن يشكّل الأساس الموضوعي والوسائلي لمهمة «تقنين النصوص الإداريّة».

٤ ـ وأما «أعمال الترجمة والتعريب»، فليست مهمة قائمة بذاتها، بمقدار ما هي نشاط ملازم للقيام بالمهام الأخرى المتقدم بسطُها. لأنه لا مفر من المقارنة، عبر السياق الثقافي العام، ما بين المصطلحات الموضوعة والمترجمة والمنحوتة، وذلك بغية الاستئناس، ضمن حدود المقتضيات التي

يتطلبها الاجتهاد الفقهي تحديداً، بالأحكام والمفاهيم التي تتعامل بها الشعوب الأخرى، وبخاصة الشعوب التي تشدّها إلى لبنان روابطُ تاريخيّة وجغرافيّة ومصلحيّة. وأعني بذلك الشعوب العربيّة الشقيقة، وبعض الدول الصديقة التي اعتمد لبنان لغاتها ـ إلى جوار لغته الوطنية الإلزاميّة ـ مثابةَ خيارات ثقافية وتعليميّة، وأعني اللغات الفرنسية والإنكليزية وإلى حدٍّ ما اللغة الألمانية.

■ مشروع المعجم

وكان لا بد من تحديد جمهور المعجم، أو غرضه العملي، بلوغاً إلى تعيين حجمه ومضمونه:

ـ أيكون موسوعة إداريّة، موسعة وشاملة، تستغرق كل الحالات، وتستجمع كل الشواهد الممكنة؟ أو يكون أداة متواضعة لإضاءة العمل اليومي للمتعاطين بالشأن الإداري؟

ـ ثم هل يقتصر على ما يختص بالإدارة العمومية؟ أم ينفتح على القطاع الإداري الخاصّ فيعالج أيضاً هموم هذا القطاع، وتجاربه وإنجازاته الكثيرةَ والمتنوعة؟

ـ وأخيراً وتحديداً: ما مدى الانفتاح المفروض في معجم إداري، على مقتضيات اللغة التي يندرج في سياقها، وعلى ملابسات الحياة الاجتماعية والثقافية الناشطة، وبالأخص منها الوجه التقني والتكنولوجي والمعرفي المتفاعل مع الحياة اليومية، ولا سيما متطلبات التجدد والتأهُّل والمواكبة العصرية؟ أيلامسها ملامسة سطحية وعابرة، تحت ذريعة الاختصاص الإداري المفروض فيه؟ أم يلفت المتعامل به إلى الخلفيات المتصلة بخصائص الأدوات العصرية التي توضع بين يديه، وما يكمن خلفها من معرفة نظرية وعملية تحدد المعنى الفعلي الذي تندرج فيه أواليّاتُها؟ وماذا نقول عن فقه اللغة التي يعمل ضمنها، على نحو ما تكلم السيد جوردانُ النثرَ من دون أن يدري أن ما يتعامل به من كلام هو النثر عينُه، وفقاً للكاريكاتور الذي رسمه موليار (في مهزلته الشهيرة «البرجوازي المستنبل») للعلاقة بين النظرية والتطبيق؟ ناهيك بالحاجة إلى إدراك أبعاد المصطلح الإداري اللفظية، المتولدة من الاشتقاق والنحت والتركيب، والأبعاد المعنوية المترتبة على المجاز والاستعارة وسائر الوجوه العملية من البلاغة (التي إذا سمعها الجاهل ظن أنه يحسن مثلَها).

بكلام آخر: أليس من المفيد، بل من الضروري ضَرورةً مطلَقة، الإشارةُ ـ مثلاً ـ إلى معنى الدورة والدوران، الكامن أصلاً خلف مصطلحات تدوير الاعتمادات، وتدوير الأرقام، والإدارة، والدائرة، والدَّور، والدار، والدورة، والدورية، والنشرة الدورية، والمداورة، والاستدارة، والمديرية، وإدارة المحركات أو الاجتماعات والأعمال والمشروعات، إلخ...؟ وهل إن التوسعات المعتدلة والحصرية، الملائمة لحاجة المتعاملين مع الإدارة العمومية، في مضامير التكنولوجية واللغة والثقافة العامة، تُخرج المعجم الإداري عن سمته الإداريّة الإصلية؟....

في البداية، طغى على أعمال اللّجنة طابعُ الإطار التقني البحت، وهاجس التلبية المحددة لحاجة الإداريين (ومن ورائهم المتعاملين مع الإدارة) إلى تعريفات سريعة ومقتضية، تكون من باب السهل الممتنع مع الالتزام الدقيق بالمعنى الحصري للمصطلح الإداري، وفقاً لما اشتملت عليه النصوص اللبنانية النافذة. وذلك خشية الضياع في المتاهات اللغوية التي تختص بها معاجم اللسان العربي، وفي الاستهواءات الثقافية والمعرفية التي تستأثر بها الموسوعاتُ المتخصصة. وهكذا انصرف أعضاءُ اللجنة إلى استخلاص الألفاظ والمصطلحات الإدارية، الواردة في النصوص الناظمة للإدارة العامة اللبنانية. ومن ثَمّ أورَدوها في جداول هجائية باعتبار اللفظ، وأخذوا يعالجون كلَّ لفظ أو مصطلَح معتمَد وكأنه وحدة مستقلة على نحو ما تفعل قواميس الإدارة الخاصة، أو إدارة الأعمال. وأوردوا تحت كل منها الحالات والصيغَ المتفرعة منها، أو المندرجة في سياقها، مع أمثلة انتقائية توضح بعضَ الحالات والمعاني ذَات الاحتمال الإشكالي.

■ التحديات العملية:

لكن بعض الاعتبارات أوجبت إعادة النظر في النهج المعتمد، وتصحيح المسار. وهذا أبرزها:

١ ـ إن الطابع القياسي (أو الاشتقاقي) للغة العربية يستتتبع إعادةَ اللفظ المشتق إلى أصله، مجرَّداً أو مزيداً، خلافاً للّفظ المعَرّب، المصُوغ وفقاً لمقتضيات اللغة التي نُقل منها، وخلافاً للفظ الجامد (وهذا قليل)، الذي لا فائدةَ من التوسع في خلفياته الفيلولوجية. وهكذا، فلا بد من التمهيد، لشرح لفظ «الإدارة» مثلاً بالقول إنه مصدر أدار، أي المتعدي من دار يدور، وهو أن تجعل الأشياءَ (أو الأمور) تدور في المدار أو المسار والإطار المرسوم لها. ويتكرر الشيء عينُه لدى التعرّض لسائر مفردات الأسرة اللغوية للجذر «دار».

أي أن في المسألة عودة إلزامية إلى البيئة اللغوية والفيلولوجية لكلّ لفظ أو مصطلح إداري.

٢ ـ لكن هذه اللفتة اللغوية المتوجبةَ تتكرر بالنسبة لكل من المفردات الإدارية المنتمية إلى الأسرة اللغوية الواحدة. فهل تُعاد بحرفيتها في كلّ مرة، باعتبار أن المصطلح الإداري وحدة دلالية قائمة بذاتها في السياق القاموسي، حيث ينشُد المُراجع مفردةً بعَينها، لا جملةَ مفردات تتصل بوشائج القربَى؟ أم يُكتفَى بإيراد اللفتة اللغوية التمهيدية، إيراداً مكثفاً، في موضع محدد؟ وما هو هذا الموضع الذي سيستأثر بشرف «النجدة» اللغوية لسائر أفراد العشيرة اللسانية؟

٣ ـ واستطراداً، لماذا يفرض على العربية، وهي لغة اشتقاق وتوسع أو امتداد عمودي وداخلي، الأسلوب الغربي الغريب، المناسب للغات اللاتينية ذات الطبيعة الأفقية والتوسع بالضمائم أو اللواحق (suffixes) والسوابق (préfixes)؟

٤ ـ ومن نحو آخَر، إن الإدارة اللبنانية المعاصرة وليدة النموذج الفرنسي في معظم أمورها واجتهاداتها. افلا يكون من النافع أن تضاءَ بعض المعاني الدقيقة والدخيلة، وبعض الألفاظ الموضوعة من قَبِيل الترجمة، وتلك المعرّبة، أو المنحوتة، باستعارات واقتباسات (وهمسات) مستمدة من اللغةَ الفرنسية؟

٥ ـ وأخيراً، لماذا لا تُمَد الجسور اللغوية والمفاهيمية (وإن في حياء وتواضُع) في ما بين الإدارة اللبنانية والعالم المعاصر، خصوصاً وان احتكار اللغة الفرنسية لانفتاح شعبنا على العالم قد زال بزوال الانتداب الفرنسي، وان نظامنا التعليمي اعتمد لغتين أجنبيتين أخريين، هما الإنكليزية (منذ ١٩٤٦) والألمانية (منذ ١٩٨٦)؟ إلخ.

■ الخيارات المعتمدة:

١ ـ عادت اللجنة، إذن وبسبب الإشكالات المتقدِّم بَسْطُها، إلى النهج اللغوي الاشتقاقي أو الأسروي، بحيث تورَد المصطلحات، لا باعتبار هيئة الكلمة أو اللفظ، بل باعتبار الجذر اللغوي ويقتصر اعتماد اللفظ على الكلمات الجامدة والمعرّبة. ولكن، تيسيراً للتعامل بالمعجم، وخصوصاً للذي لا يسهُل عليهم الاهتداءُ الفوري إلى الأسرة اللغوية (أو الجذر والمادة اللغوية)، كمثل الرجوع في ألفاظ الاتهام والتهمة والمتّهَم... إلى الجد وهم، أو العثور على الإدخار في مادة ذخر، أو نشدان الاسم والابن في سمَو وبَنو... (نقول: تيسيراً لمهمة هؤلاء جميعاً)، رقمنا الجذور ترقيماً متسلسلاً، ثمّ أوردنا في مسردَ خصوصي، ثبتاً هجائياً بالمصطلحات التي اشتمل عليها المعجم، وباعتبار اللفظ دون الجذر، فجاءت مصحوبةً بالرقم العائد لجذرها أو أسرتها اللغوية، أو لموقعها في تضاعيف المعجم إن كانت معرَّبةً، أو جامدة، فلا جذرَ ظاهراً لها.

٢ ـ اعتُمدت العربية لغةً أساسيةً في منحى أحادي اللغة في غير موارِبة، نظراً لكون اللغة الفرنسية قد فقدت صفتها الإدارية أو الرسمية منذ الاستقلال، فاقتصرت هذه الصفة على العربية، بما هي اللغة الوطنية للبنان.

ولا يفوتنا أن الإدارة اللبنانية قد تم تعريبُها منذ ما قبل الاستقلال، وأن التداول الإداري بالعربية لا يطرح أي مشكلات لغوية، وأن تدريس العلوم الإدارية والقانونية إنما يتم بالعربية. لذا فالمعجم المخصص بالإدارة العمومية اللبنانية لا يكون إلاّ أحادي اللغة، عربي اللسان طبعاً.

٣ ـ لكن أحادية المعجم الإداري لا تتعارض مع الحاجة إلى ضمان الدقة في المصطلحات العربية الحديثة والمولَّدة أو المنحوتة، وتأمين الوضوح الغائب في بعض الحالات لغير سبب، وذلك بإيراد اللفظ المقابل أو التعبير الموازي، باللسان الفرنسي.

٤ ـ وبغية تلبية الحاجة إلى مَزِيد من الانفتاح على العالم، أرفقنا المسرد المصطلحاتي بما يقابل المصطلح العربي في اللغات الفرنسية والإنكليزية والألمانية. فبات للمسرد المذكور وظيفتان:

أ ـ إرشاد المُراجع إلى موقع المصطلح في أسرته أو مادته اللغوية الأصلية.

ب ـ إطلاعُه على ما يُقابل ذاك المصطلح في كل من الإنكليزية والألمانية والفرنسية. وبذلك ارتدى معجمُنا سمةَ المعجم الرباعي اللسان، إلى جوار سمته الأصلية كمعجم عربي واضح القَسمات للمصطلَحات واللغة الإدارية، كما هي معتمدة ومتداولة في لبنان.

٦ ـ وبغية تنوير المتعامل مع الإدارة من خلال المعجم، تنويراً لغوياً يساعد في تطوير الاجتهاد الفقهي، وتنويراً علمياً وفكرياً يساعد في إدراك قصد المشترع، وفي استيعاب الحالة المعرفية والثقافة التي آل إليها المجتمع المعاصر وإدارتُه العامة، عموماً، (نقول) من أجل تلك الأغراض المشروعة والنبيلة، زيّنّا المعجم باستفاضات لغوية ومعرفية منتقاة ومقَولبة وفاقاً للمتطلبات الإدارية والحقوقية العامة.

ومن البديهي أن هذا المعجم إنما يشَكّل محاولة أولى، حتى لا نقول إنه عمل اختباري، وهذا ما يجعل اللجنة المؤلِّفة تتقبل النقد البناءَ، بل تَنشُده وتطلبه شاكرة وفي إلحاح. لذلك:

أ ـ عجّلنا بنشر القسم الأول منه، مشتملاً على خمسة أحرف مصحوبة بالمسرد الموازي لها.

ب ـ اعددنا العدة لإنجاز المرحلة التالية، المشتملة على الحروف الثلاثة والعشرين المتبقية حتى إذا تم الوجه اللغوي من المصطلحات الإدارية، وتحقق ترقيم كل الجذور دون استثناء، انصرفنا إلى اعداد المسرد الكامل الموازي للمعجم اللغوي وقد اكتمل.

وبالطبع سوف يتطلب الأمر إعادة النظر بالمسرد المصاحب للحروف الخمسة الأولى، لكي يتضمن المصطلحات المتفرعة من الحروف المتبقية، مثل الإتهام والإدخار والإيصال وما إليها.

ومن البديهي أن تضفي إعادة النظر هذه على القسم الأول الموعود صفة الطبعة الاختبارية، بحيث يدمج هذا القسم، في نهاية المطاف، بالمتبقي من المعجم في مجلد واحد تتجسد فيه كاملةً المواصفات الأساسية المحددة للمشروع.

والمرجوّ أن يصدر القسم الأول المنوّه به (الأحرف الخمسة الأولى أ ـ ب ـ ت ـ ث ـ ج) قبل نهاية العام الجاري ١٩٩٧.